الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.68

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٦٠ من جدول الأعمال
التنمية الزراعية والأمن الغذائي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد كارلوس إنريكي غارسيا غونزاليس (السلفادور)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.27

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ ترحب بإنشاء هذا البند من جدول الأعمال وبالمناقشات التي جرت في الجمعية العامة بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي،

وإذ ترحب بعقد مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في روما من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

081209 081209 09-63772 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٧] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨]،

وإذ تؤكد من جديد الأهداف المحددة في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[٩] التي ترمي إلى خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم ونسبة سكان العالم الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١٠] وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١١]، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا إلى الإسراع في خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، والالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ترحب بنتائج الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة فيما يتصل بمجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا[١٢]،

وإذ تسلم بأن للزراعة دورا أساسيا في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم، وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وإذ تؤكد،

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) انظر القرار ١/٦٠.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96.REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١١) منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

(١٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩، الملحق رقم ٩ (E/2009/29).

من ثم، أن نهجي التنمية الزراعية والريفية المتكاملين والمستدامين عنصران أساسيان لتعزيز الأمن الغذائي وسلامة الأغذية بطريقة مستدامة بيئيا،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدد من يعانون من الجوع والفقر يفوق الآن البليون نسمة وهي محنة تهدد حياة سدس سكان العالم، معظمهم في البلدان النامية، وكرامتهم وأسباب رزقهم، ولا يمكن قبولها، وإذ تلاحظ أن الآثار الناجمة منذ مدة طويلة عن قلة الاستثمار في الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية تفاقمت مؤخرا بسبب الأزمة الغذائية والمالية والاقتصادية، في جملة عوامل أخرى،

وإذ تسعى إلى تحقيق عالم خال من الجوع تطبق البلدان فيه المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي اعتمدها مجلس منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨[(١٣)]، وتؤيد التطبيق العملي للمبادئ التوجيهية على أساس المشاركة والشفافية والمساءلة،

وإذ تسلم أيضا بأهمية وجود بيئة دولية ووطنية تمكينية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، وتهيئة بيئة مواتية بدرجة أكبر لدعم الزراعة عن طريق زيادة الوصول إلى الأسواق والتخفيض كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات، وفرض ضوابط على جميع التدابير المماثلة الأثر المعتمدة في التصدير، وفقا للولاية التي وضعها برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة الدولية،

وإذ تشدد على الحاجة الملحّة لتعزيز الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة مسألتي الأمن الغذائي والتنمية الزراعية باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من عناصر الخطة الإنمائية الدولية،

وإذ تسلم بالحاجة إلى توثيق التنسيق الاستراتيجي من أجل تنمية الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي بإشراك جميع الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وبهدف ترشيد الإدارة، وتحسين توزيع الموارد، وتجنب ازدواجية الجهود، وتحديد الثغرات في تلك الجهود،

---

(١٣) منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تقرير مجلس منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الدورة السابعة والعشرون بعد المائة، روما، ٢٢-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (CL 127/REP)، التذييل دال؛ انظر أيضا E/CN.4/2005/131، المرفق.

وإذ تسلم أيضا بأن الالتزام بحل مشكلة الغذاء على الصعيد العالمي على سبيل الاستعجال كان حافزا على تعزيز التنسيق والحوكمة الدوليين في مجال الأمن الغذائي، من خلال الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية، التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصرا رئيسيا، وإذ تؤكد مجددا ضرورة تحسين الحوكمة العالمية من خلال المؤسسات الموجودة وتعزيز الشراكات الفعالة،

وإذ لا يزال يساورها قلق بالغ إزاء التقلب الشديد في الأسعار العالمية للأغذية، بما في ذلك أسعار السلع الغذائية الأساسية، بسبب عوامل منها المشاكل الهيكلية والمنهجية،

وإذ لا يزال يساورها قلق بالغ أيضا لأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتغير المناخ، وأزمة الأغذية تمثل تحديا خطيرا لجهود مكافحة الفقر والجوع، وللجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق هدف خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، وكذلك سائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تكرر التأكيد على أن لأزمة الغذاء العالمية أسبابا متعددة ومعقّدة، وأن عواقبها تقتضي من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي استجابة شاملة ومنسقة، بما فيها اعتماد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حلولا سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية، في الأجل القصير والمتوسط والطويل،

وإذ تعترف بالعمل الذي اضطلعت به الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي،

وإذ تعترف أيضا بالعمل الذي أنجزته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية،

وإذ ترحب بتعيين الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية، مؤخرا،

وإذ تحيط علما بالأعمال التي ستضطلع بها عدة جهات منها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في متابعة المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، نظرا لصلته بمسألة الأمن الغذائي،

وإذ تلاحظ عقد منتدى الحبوب العالمي يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في سان بيترسبورغ في الاتحاد الروسي،

وإذ تشدد على أن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور فعال في بناء توافق آراء عالمي إزاء معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي[١٤]؛

٢ - **ترحب** باعتماد إعلان مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي وتلاحظ مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، التي وردت فيه؛

٣ - **تشدد** على أن الأمن الغذائي يحتل مكانة مركزية في القضاء على الفقر، والصحة العامة والتنمية الاقتصادية المستدامة، وعلى الحاجة إلى وضع نهج شامل ثنائي المسار لمعالجة مسألة الأمن الغذائي يتضمن اتخاذ إجراءات فورية مباشرة لحماية أضعف الفئات من الجوع، ولوضع برامج لتحقيق الأمن الزراعي والغذائي والتغذوي والتنمية الريفية في الأجلين المتوسط والطويل بهدف القضاء تماما على أسباب الجوع والفقر الجذرية بطرق منها الإعمال التدريجي للحق في الغذاء؛

٤ - **تشدد أيضا** على أن تحقيق الأمن الغذائي لكل فرد يقوم على تعزيز وتنشيط القطاع الزراعي في البلدان النامية، حيث تعتبره الحكومات من أولوياتها، بوسائل منها زيادة الدعم الدولي، وتوفير بيئة مواتية على جميع المستويات، وتمكين صغار المزارعين، والشعوب الأصلية، وسائر المجتمعات الريفية، وتشدد على ضرورة إشراك المرأة بشكل خاص في صنع القرار؛

٥ - **تؤكد** أهمية تعزيز التعاضد بين الزراعة والأمن الغذائي وسياسات واستراتيجيات التنمية على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك عن طريق تحديد أولويات الزراعة وجعلها جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية العامة؛

٦ - **تشجع** الجهود المبذولة على جميع الصعد من أجل تهيئة بيئة تمكينية قوية لتعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية والاستدامة وإيجاد سلاسل قوية للقيمة الزراعية وتحسين وصول المزارعين والصناعات الزراعية إلى الأسواق وإسهامها فيها؛

٧ - **ترحب** بتعزيز التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وسائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، من أجل زيادة فعالية عمل كل منهم، كل في مجال ولايته، وبتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

---

(١٤) A/64/221.

٨ - **تعرب عن تأييدها** للمبادرات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الإدارة الرشيدة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وللشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، التي ستسعى إلى إقامة تنسيق استراتيجي للجهود الوطنية والإقليمية والعالمية، بالاستفادة من الهياكل القائمة وكفالة اشتراك الجميع وتعزيز النهج المنطلق فعلا من القاعدة، على أساس الخبرة الميدانية والتنمية؛

٩ - **ترحب** بجهود لجنة الأمن الغذائي العالمي بوصفها منتدى لمناقشة وتنسيق العمل التعاوني من أجل كفالة إسماع أصوات جميع أصحاب المصلحة، لا سيما المتضررين من انعدام الأمن الغذائي، وتؤيد الأدوار الهامة التي تقوم بها اللجنة، لا سيما في مجالات التنسيق على الصعيد العالمي، والتقريب بين السياسات، وتيسير تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والمناطق، وتؤكد أن اللجنة ستقوم تدريجيا، في سياق تنفيذ خطة الإصلاحات التي وضعتها، بأدوار إضافية مثل تعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعزيز المساءلة وتبادل أفضل الممارسات على جميع الصعد، ووضع أطر استراتيجية عالمية للأمن الغذائي والتغذية؛

١٠ - **تؤكد** على ضرورة توفير تمويل مستدام وزيادة الاستثمارات الموجهة نحو تعزيز الإنتاج العالمي من الأغذية، وتدعو إلى توفير موارد جديدة وإضافية من جميع المصادر لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي؛

١١ - **تشدد** على الحاجة الملحة إلى زيادة الحصة المخصصة من المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة والأمن الغذائي على أساس الطلبات القطرية، وتشجع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية على أن تحذو حذوها؛

١٢ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتكثيف الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع الزراعي، بوسائل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

١٣ - **تشجع** الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية، وخاصة البلدان ذات الإنتاج المحدود النطاق، على تعزيز إنتاجية المحاصيل الغذائية، وعلى تشجيع الممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية السابقة على الحصاد واللاحقة له؛

١٤ - **تشدد** على أهمية المحافظة على الفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية، والوصول إليها، وتقاسمها بإنصاف، وفقا للقانون الوطني وللاتفاقات الدولية؛

١٥ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى تعبئة الموارد اللازمة لزيادة الإنتاجية، بما في ذلك استعراض التكنولوجيا البيولوجية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة والابتكارات المأمونة والفعالة والمستدامة بيئيا، وإقرارها واعتمادها؛

١٦ - **تؤيد** إجراء البحوث في مجالي الأغذية والزراعة، بما في ذلك البحوث الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتيسير الوصول إلى نتائج البحوث وإلى التكنولوجيات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال مراكز البحوث الدولية والفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، وغيرها من منظمات البحوث الزراعية الدولية والإقليمية ذات الصلة؛

١٧ - **تسلم** بأن التكنولوجيات الزراعية المناسبة والمعقولة التكلفة والمستدامة يمكن أن تؤدي دورا مهما في مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل تعزيز التنمية ونقل التكنولوجيات والمعارف التقنية المناسبة إلى البلدان النامية، بشروط يتفق عليها الجميع؛

١٨ - **تشدد** على أهمية تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة الدعم المقدم من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع التعاون في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

١٩ - **تشجع** الجهود المبذولة على جميع الصعد من أجل إنشاء وتعزيز تدابير وبرامج الحماية الاجتماعية، بما فيها شبكات السلامة الاجتماعية الوطنية وبرامج الحماية للمحتاجين والضعفاء، مثل تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل، وبرامج التحويل النقدي والقسائم، وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأم والطفل؛

٢٠ - **تؤكد** أن إنشاء نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف وعادل، سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتدعو إلى أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية على مشاركة المزارعين، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء، في أسواق المجتمعات المحلية والأسواق الوطنية والإقليمية والدولية؛

٢١ - **تشدد** على أهمية تقديم المساعدة الغذائية والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ووصول تلك المساعدة بدون عوائق وفي ظروف آمنة، وتقديم الدعم إلى أضعف الفئات الاجتماعية، وتدرك ما لشراء الأغذية محليا من قيمة تدعم الأسواق المحلية، وتشدد على الحاجة إلى إزالة القيود المفروضة على الصادرات من الأغذية المشتراة لأغراض إنسانية

غير تجارية وإعفائها من الضرائب الباهظة، وتدرك الفوائد التي تتحقق من التشاور بشأن أية قيود جديدة والإشعار بها؛

٢٢ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وتكفل وصول الجميع إليها على قدم المساواة، لا سيما صغار المزارعين والنساء من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل خلق حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة في الأسواق العالمية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتمشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني؛

٢٣ - **تقر** بالحاجة الملحة للتوصل إلى اختتام ناجح وفي الوقت المناسب، بحلول سنة ٢٠١٠، لجولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بالتوصل إلى نتائج طموحة وشاملة ومتوازنة تتمثل في إجراءات ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتؤكد من جديد التزامها بذلك؛

٢٤ - **تسلم** بحاجة أفريقيا إلى أن تشرع في ثورة خضراء للمساعدة في النهوض بالإنتاجية الزراعية، وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي، وترحب باضطلاع البلدان الأفريقية بقيادة قوية في اتخاذ مبادرات للتصدي للتحديات التي تواجه في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي، مثل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرات يمكن أن تشكل إطارا يمكن عن طريقه تنسيق الدعم المقدم في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يساند أفريقيا في تنفيذ البرامج المختلفة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٢٥ - **تؤكد من جديد** الالتزام بإحداث تحول أساسي وحاسم في اتجاه زيادة الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي في الزراعة في البلدان النامية في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وترحب بالالتزام الذي أبداه الزعماء الأفارقة في إعلان مابوتو المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، برفع حصة الزراعة والتنمية الريفية من نفقات ميزانياتهم بنسبة لا تقل عن ١٠ بالمائة، وتشجع المناطق الجغرافية الأخرى على عقد التزامات مماثلة محددة زمنيا؛

٢٦ - **تحيط علما** في هذا الصدد باعتماد إعلان ويندهوك الوزاري الرفيع المستوى بشأن الزراعة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات، وتحقيق ثورة خضراء مستدامة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩[١٥]؛

٢٧ - **تشير** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[١٦]، وتعترف بأن العديد من منظمات الشعوب الأصلية وممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية قد أعربوا في منتديات مختلفة عن قلقهم البالغ إزاء العقبات والتحديات التي يواجهونها فيما يتعلق بتمتعهم التام بالحق في الغذاء، وتطلب إلى الدول اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية على نحو غير متناسب لدى الشعوب الأصلية واستمرار التمييز ضدها؛

٢٨ - **تكرر التأكيد** على أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها الخاصة بها للأمن الغذائي، وعلى أن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية، وأن أي خطط لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي ينبغي أن توضع وتعمم وتسيّر أمورها وتوجه في إطار وطني، وأن تبنى على أساس من التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتحث الدول الأعضاء على إعطاء الأمن الغذائي أولوية عالية وأن تبرز ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٢٩ - **تعترف** في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ سياسات وتدابير طويلة الأجل تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، مثل صندوق الأمن الغذائي التابع لبعض بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع، والقمة الرئاسية بشأن السيادة والأمن الغذائي: الغذاء من أجل الحياة، المعقودة في ماناغوا في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، وإعلان سرت بشأن الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي، الذي اعتمد في الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقود في سرت، بالجماهيرية العربية الليبية، في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبرنامج الطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي العربي، الذي أنشئ في اجتماع القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقودة في الكويت، يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، واحتياطي الأمن الغذائي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والإطار المتكامل للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي التابعين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

---

(١٥) انظر A/63/740، المرفق.

(١٦) انظر القرار ٦١/٢٩٥، المرفق.

٣٠ - **تؤكد** أهمية المبادرات التي قام بها المجتمع الدولي والالتزامات التي تعهد بها من أجل تعزيز تنمية القطاع الزراعي والأمن الغذائي في البلدان النامية، وأهمية تحقيق هذه المبادرات والالتزامات وتنفيذها بالكامل في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها؛

٣١ - **ترحب** في هذا الصدد بالالتزامات المقطوعة في قمة مجموعة البلدان الثمانية التي عقدت في لاكويلا، بإيطاليا، من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، للتعجيل بوتيرة العمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد المستدام العالمي[١٧]، وتوسيع نطاق ذلك العمل، وترحب بالالتزامات التي عقدتها البلدان الممثلة في اجتماع لاكويلا من أجل تحقيق هدف جمع ٢٠ بليون دولار على مدى ثلاث سنوات، من خلال هذه الاستراتيجية الشاملة المنسقة والمركزة على التنمية الزراعية المستدامة؛

٣٢ - **تدعو** جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وتحث جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، على التعاون بنشاط وبشكل منسق في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي المعقود في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

٣٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل إجراء متابعة ميدانية منسقة لمؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في سياق نظام المنسقين المقيمين، مع أخذ المتابعة المنسقة للمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الاعتبار؛

٣٤ - **تدعو** رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى أن يضمّن التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، معلومات عن تنفيذ إصلاحات اللجنة وعن التقدم المحرز نحو تحقيق رؤية اللجنة؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي يبرزها هذا القرار، وعن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي؛

٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين بندا معنونا ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي'' تنظر فيه اللجنة الثانية.

---

(١٧) انظر A/63/927-S/2009/358، المرفق.